الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير: توفيق فرح

مكتب الادارة : بناية جمعية التوراة . القدس . فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي : ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس . بناية كونوت . شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد. شارع النهر. خان الخضيري	بيروت . السادة اشقر وقربان
ص . ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص . ب ٢٦١ تلفون ٥٢٢٦٢	ص . ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع البوسطة ص . ب ٩٢٩

السنة الثانية — العدد ٢١ — الاربعاء في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ و ٢٦ شعبان ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

اللجنة الملكية :

اصبح من المؤكد ان اللجنة الملكية ستصل فلسطين للشروع في عملها المهم وربما لا يظهر هذا العدد من (الاقتصاديات العربية) الا واللجنة بين ظهرانينا .

اما صلاحيتها فقد اعلنت ببيان رسمي يتضمن الأمور الآتية :

١ — الاسباب الأساسية للاضطرابات .

٢ — الطريقة التي يطبق فيها صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود .

٣ — التثبت ، على اساس تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً ، مما اذا كان للعرب او لليهود اية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى ، والتي تتبع الآن في تطبيق صك الانتداب »

والظاهر ان الرأي العام العربي، على الرغم من عدم اعترافه بصك الانتداب. يرغب مرة اخرى في ان يظهر للعالم اجمع ما في ذلك الصك من اجحاف صارخ بحقوقه المهضومة، مبيناً حسن نيته، وجنوحه للسلم ، وان العرب لا يطلبون الا ان يعيشوا عيشة حرة يتمتعون فيها بمثل ما يتمتع به غيرهم من الامم .

ونحن اذا تركنا الغرض السياسي لهذه اللجنة جانباً ، ليعالجه رجال السياسة وحدهم ، لا يسعنا الا ان ننبه الجمهور والساسة الى نقطة مهمة اذا اهملت ولم تؤخذ بعين الاعتبار جعلت عمل اللجنة الملكية عقيما . فان تقييد صلاحية اللجنة بخصوص صك الانتداب يحول دون الاصلاح المنشود ولا يضع حداً للاضطرابات في المستقبل .

وان التجربة التي دامت ثماني عشرة سنة ، وتكرر الفتن والحوادث المؤسفة خلالها لانصع برهان على فساد ذلك الصك .

بين الدائن والمديون :

كنا نخشى بعد سكون عاصفة الاضراب والاضطرابات ان تقع البلاد بازمة مالية تنشأ من الالتزامات المختلفة بين اصحاب المتاجر والاعمال وكلهم اما دائن واما مديون . لكن الايام القليلة التي انقضت بعد اعلان العودة الى الاعمال ، وما حدث فيها من استعداد الناس لمساعدة بعضهم بعضاً ، للخروج من مازق حرج كان المنتظر ان تقف الامة حياله مكتوفة الايدي ، كل ذلك اثبت لنا فضيلة التضامن في مثل هذه الظروف العصيبة .

فبدلا من ان يلحف المطالبون بمالهم ، ويهرع المدينون الى الحكومة يرجونها اصدار قانون بتاجيل الديون (موراموروتوم) مدة كافية من الزمن ، رأينا المتعاملين يحلون هذه المشاكل فيما بينهم دون اللجوء الى اية وسيلة صناعية قهرية . ولقد اكبرنا نزول بعض المؤجرين عن اجاراتهم واعلان بعض المؤسسات ، كدائرة الاوقاف عن قسط كبير من حقوقها ، وتساهل المصارف الوطنية في سبيل تسوية ديون عملائها وغير ذلك من الاعمال التي حالت دون افلاس الكثيرين من الذين توقفت اعمالهم او اصيبت متاجرهم . والمأمل ان تسير البنوك الاجبية على هذه الخطة الحكمية .

مثل هذه المظاهر الحسنة ، جدير بالتنويه فعسى ان تكون عامة وان يحذو المتأخرون حذو السابقين . وفي مثل ذلك فليتنافس المتنافسون .

التنبه الاقتصادي العام :

لا تزال صحفنا اليومية تأتينا بالاخبار السارة عن تنبه العاملين والمتمولين منا الى القيام بنهضة اقتصادية صادقة في جميع مرافق الحياة . فقد رأينا الغرف التجارية تعقد الاجتماع تلو الاجتماع لبحث المشاريع الحيوية المنتجة والشروع بتنفيذها ، واللجان الاقتصادية تتألف لمثل هذه الاغراض النافعة . ويسرنا ان نشيد هنا بما تم من الاعمال في هذا السبيل ، في الايام القليلة التي عقبت عودة الامة لنشاطها في ميادين الانتاج . فقد بلغنا خبر تأليف (شركة المواد الحديدية العربية المحدودة) برأس مال قدره ١٠،٠٠٠ جنيه مقسم على ١٠،٠٠٠ سهم . ومؤسسو هذه الشركة جميعهم من خيرة ابناء يافا الذين سبقت لهم الخبرة باشغال الحديد وما يتفرع عنه . وشركة (دار الصناعة العربية) للتجارة بانواعها والمتاجر بادواتها وموادها . وهي تقوم بصنع (المويبليات) وصناديق (الباصات) وتتعهد بنجارة المباني المختلفة وغير ذلك . ورأس مالها ١٠،٠٠٠ جنيه وقوامها السادة جميل وهبه وشركاه المعروفين في القدس خاصة وفلسطين عامة . وهناك مشاريع اخرى كشركة صنع المرايا بيافا التي يقوم بها السيد علي الدباغ ورفقاءه ، وتأسيس معمل للكبريت في نابلس الذي يسعى في اتمامه حمدي بك النابلسي ، وشركة المتاجرة بالادوات والآلات الزراعية المؤسسة في القدس وغيرها من البلدان . ومما يحسن ذكره ذلك القرار الحكيم الذي ادمج جمعية سيارات القرى الجنوبية التعاونية ، بشركة سيارات غزة المحدودة .

فجميع هذه الاعمال تبشرنا بنهضة صالحة ومستقبل زاهر للبلاد . هذا فضلا عن الاعمال الفردية التى نسمع بها من حين لآخر كاصلاح وتوسيع معمل النجارة العصري لاصحابه السادة عبدالله وعيسى بندك في بيت لحم وغير ذلك

مما لم يصلنا خبره للآن .

تشجيع المصنوعات العربية والعمل العربي :

مثل هذه الحركة المباركة في التضافر على العمل المجدي ، يدعو الامة الى تشجيعها والاخذ بيد القائمين عليها . وذلك بايثار المصنوعات العربية ، والعمل العربي ، على غيرهما في سد حاجاتنا اليومية . ونحن اذ ندعو الى مؤازرة الامة ،من يعملون لها ، نرمي الى ما تنتجه هذه المؤازرة من مساعدة العاملين على اتقان اعمالهم ، وتخفيف عبء العاطلين عن كاهل المجموع ، والسير في طريق الاستقلال الاقتصادي ، والاستغناء عن المصنوعات الاجنبية ما استطعنا الى ذلك منعاً لتسرب اموالنا الى غيرنا ، لا سيما الذين يستفيدون منا دون اي مقابل .

ولقد رأينا بعد الحرب الكبرى كيف هرعت الامم الى التسابق في مضمار الاقتصاد القومي ، وانتهاج السياسة الاقتصادية الموجهة نحو اغراض وطنية محضة ، وعلمنا الوسائل التي تذرع كل فريق بها ليمنع تدفق المصنوعات الاجنبية على اسواق بلاده ، وليحض على استهلاك منتجاته كرفع الحواجز الجمركية وتحديد الواردات ، وتشجيع الصادرات ، ومراقبة المبادلات المالية ، وما الى ذلك مما افضنا بشرحه على صفحات (الاقتصاديات العربية) في اعدادها الماضية . فاذا لم نحذ حذو هذه الامم اصبحنا فريسة للمعتدين ونهباً مقسما للطامعين .

وقد يدهش المطلعون منا على ما في الصحف الاجنبية من الدعاية المنظمة ، والمسافرون الذين تقع انظارهم على الاعلانات الضخمة مثل : اشتروا البضائع الانكليزية او شجعوا المصنوعات الالمانية ، او استعملوا المنتجات الايطالية او الافرنسية وماشا كل ذلك ... ولكن الظروف الحاضرة ، وان كانت غير طبيعية ، تفسر لنا المرامي التي ترمي اليها سياسة تلك الامم في ميادين النضال الاقتصادي. وما التلاعب بالعملات وتذبذب اسعارها ارتفاعا وهبوطا الا وسيلة من تلك الوسائل ، يقصد منها الى ترويج متاجر كل امة وتشغيل مصانعها المهددة بالوقوف والافلاس . وفي هذا كفاية لمن نظر وتدبر .

موسم البرتقال :

لم نقف بعد على تقرير صحيح لمحصول البرتقال والاثمار الحمضية في هذا العام. لكنه قد لا يزيد على ثمانية ملايين ولا يقل عن ستة كما كان في العام الماضي . ومهما تكن الكمية فان همنا الوحيد يجب ان ينحصر في الاسعار التي نستطيع ان نجنيها من بيع محصولنا في الاسواق الاجنبية. وهذه كما نعلم محدودة. غير ان الحوادث الاخيرة التي طرأت على اسبانيا وهي اكبر منافس لنا ، تجعلنا نعتقد بان مركزنا سيكون حسناً ، أو احسن منه في العام الماضي على الاقل.

غير انا نود ان نلفت نظر تجارنا الى خطر المضاربة والامعان فيها طمعاً بما يمكن ان تكون عليه الاسعار . فقد كنا في الموسم السابق نبني على الحرب الايطالية الحبشية، علالي وقصوراً لاسيما بعد ان فرضت على ايطاليا ومنتجاتها قيود دولية تحول دون دخول برتقالها الى الاسواق العالمية. ومع ذلك فان اسعار تلك الاسواق لم تتأثر كثيراً بما جرى ولم يستفد برتقالنا واثمارنا الحمضية الاخرى ما كنا نرقبه من ارتفاع اسعارها ، وازدياد الطلب عليها . ولا نخطىء اذا

قلنا ان اسعار السنة الماضية كانت رديئة ، على الرغم من كل ما حدث

لهذا رأينا ان ننبه تجارنا الى لزوم التدبر والسير بحكمة في أعمالهم مع الاهتمام بتنظيم الشحن واصلاح وسائله ، وانتظار ماستأتي به الايام المقبلة من الحوادث بكل تيقظ وحذر.

نهر العوجاء :

يظهر ان بلدية تل ابيب تطمع في ان تتصرف بمصب نهر العوجاء فتجعل منه مرفأ اميناً للزوارق الكبيرة التي يستعملها اليهود في تفريغ بضائعهم . فقد علمنا ان لجنة تألفت من مهندس بلدية تل ابيب ، الخواجه شيفمان ومعه المهندسون : رانزر ، وتوديم وشايبرا ، لدرس هذا الموضوع . وفات بلدية تل ابيب ان هذا النهر لا يجوز لها استغلاله والهيمنة عليه لمجرد قربه من حدودها . فالنهر عربي من قديم الزمان وشواطئه لا تزال عربية ، والبحارة العرب يرسون فيه مراكبهم وزوارقهم . ومياهه تستعمل في كثير من مزارع البرتقال العربية ، فضلا عن المطاحن والمرافق الاخرى .

وقد بلغنا ان الخبير الانكليزي المهندس بوكتون الذي اوفده محل (رندل وبالمر وترايمن) قد وضع تقريراً بسط فيه رأيه في هذا المشروع ، ومشروع مرفأ تل ابيب بكل صراحة يستنتج منه انه لا يستحسن انشاء شيء في النهر . وقد نصح اليهود بان لا يصنعوا شيئاً في مرفأ تل ابيب قبل مرور فصل الشتاء القادم لانه يتنبأ بان العواصف ستجرف ما اقاموه من بناء هناك وما وضعوه من آلات رافعة وغيرها .

والذي يعنينا في هذا المقام ان نلفت نظر الحكومة الى ما للعرب من حقوق ثابتة في نهر العوجا ومصبه فلا تقدم على مسها باية صورة ما . ولعل لجاننا القومية تعير هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام . كما ان للمجلس الاسلامي الاعلى كلمته الاخيرة فيه لان الاراضي التي تحد شاطيء النهر شمالا هي تابعة للاوقاف .

من انواع المحاباة :

عدلت الحكومة التعرفة الجمركية المفروضة على مغاطس الحمامات الحديدية والسلاسل والزنبركات والشنا كل المستعملة في صنع الاسرة والتنجيد ، وخفضت الرسم المضروب على الفلين المعروف (بفلين كراون) . وقد نشرنا التعديل في العدد السابق .

والمهم في هذا الامر هو ان الحكومة ، رحمة بصناع المغاطس والحمامات ، والاسرة الحديدية ، ومستوردي الفلين المذكور قد زادت الرسم على الاصناف الاولى ونقصته في الفلين ليتمكن هؤلاء الصناع من الوقوف على ارجلهم بعد ان كادوا ينوؤن بسبب المنافسة .

وبنتيجة هذا التعديل اصبح الرسم على المغطس المستجلب يزيد بنسبة ٣٠٠٪ واكثر فاذا كان ثمنه جنيهين اخذ عليه رسم ٧٥٠ ملا بدلا من ٢٤٠ ملا كما كان الحال سابقاً .

ومعنى هذا ان التاجر المستورد ، والمستنفد العربي يتحملان هذه الزيادة مساعدة للصناع اليهود!

ومثل هذا يقال عن الزيادات الاخرى . فهل في هذا شيء من العدل والانصاف ؟

استدراك :

نبهنا حضرة الاستاذ جورج اسعد خضر سكرتير الغرفة التجارية العربية في القدس الى خطأ وقع سهواً في افتتاحية العدد ١٩ في عبارة « السعي لتخفيض مستوى المعيشة » وصوابها « السعي لتخفيض تكاليف المعيشة » كما يفهم من سياق باقي الكلام . فنشكره .

نظرات في المذاهب الاقتصادية

نظرة عامـــة

كلنا يعرف عدداً من التجار الوطنيين القدماء كانوا من قبل في حال يغبطون عليها ، فما هي الا ليلة او ضحاها ، اذابهم يعلن افلاسهم ، وتطوى صحيفة اعمالهم ، ويعفي النسيان على اسمائهم وآثارهم ! لماذا ؟ قد نتساءل عن السبب . فنقع في حيرة من امرهم . فان اولئك التجار لم يكونوا من السفهاء او المبذرين ! ولكن السبب كل السبب ، راجع الى انهم كانوا يجهلون ابسط مبادىء علم الأقتصاد .

وقد نسمع عن فئات من الناس كانت تعيش في يسر ، تنعم بالأموال الطائلة من منقول وغير منقول ، فيدور الفلك دورته ، فاذا بهذه الفئات تنقرض بعد ان تتضعضع امورها ، وتتصدع موارد رزقها فتصبح اثراً بعد عين !

ولماذا ؟ قد نبحث عن السبب فنعزوه الى الزمن وتقلباته، والجد العاثر وضرباته ... لكن السبب كل السبب ، يعود الى انها كانت تجهل قواعد علم الاقتصاد !

وقد نقرأ عن امة من الأمم ، كاسبانيا التي كانت في القرن السادس عشر ، في حالة من الغنى تحسدها عليها الأمم الأخرى ، لأنها سبقت غيرها لاستعمار اميركا ، واستغلال خيراتها ومناجمها ، فامتلأت خزائنها وخزائن رعاياها بالذهب والفضة ، فلم تلبث ان استسلمت للدعة ، وانغمست في الملاذ والملاهي، فتأخرت وتقدم غيرها!

ولماذا ؟ الأمر بسيط . انها اهملت قواعد علم الاقتصاد ، فنالت عقوبة اهمالها ! ونرى اليوم امم العالم اجمع تتخبط في ازمة مالية ، بل كارثة عالمية لم يعهد التاريخ لها مثيلا في غابر الأزمان ، فنبحث عن اسبابها ، ونعزوها للحرب الكبرى وويلاتها : ولكن الواقع يكذبنا ، اذ نرى بين تلك الأمم من لم تخض غمارها ، ولم تصطل بنارها ، كسويسرا ، وهولندا وغيرهما ، بل نرى الازمة عامة يتساوى بالرزوح تحتها الغالب والمغلوب ، والسالب والمسلوب !

ولماذا ؟ ذلك لأن تلك الأمم بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، استهترت بمبادىء علم الاقتصاد فتجرأت على مخالفتها ، وخرجت على قوانينه ، فوقعت في شر اعمالها :

من هذه المقدمة الطويلة التي اوردناها نستنتج ان علم الاقتصاد من اهم العلوم العصرية ، واوسعها دائرة ، وابعدها أثراً في حياة الفرد . والجماعة ، والأمة ، بل الأمم جميعاً .

فاما ضرورة علم الاقتصاد للافراد ، فلانه ينظم حياتهم ، وييسر لهم معايشهم ، ويدلهم على خير الوسائل التي تضمن لهم قضاء اكبر عدد من حاجاتهم ، بأقل جهد ممكن ، او عناء محتمل .

ومعلوم اننا مسيرون في عصرنا الحاضر ، حسبما يدفعنا اليه تيار المدنية العتيدة وهي آلية ، اهم اغراضها تكثير حاجات الناس من مادية وادبية . فقد كنا بالأمس نقنع بالكفاف ، ونرضى بالساذج اليسير من وسائل العيش . اما اليوم فلا يعجبنا العجب . خذ رجل اليوم فان مآربه لاحصر لها من حيث الصحة ، والنظافة ، والتأنق في المطعم والمشرب والملبس والتعلم ، والرياضة ، والسياحة ، والتسلية والتلهي وما الى ذلك . ولو كانت حاجاتنا طبيعية كلها اي فسيولوجية لأمكن وقفها عند حد لا تتجاوزه . اذ من السهل تعيين كمية الطعام والشراب اللازمة للمرء بالوزن والكيل . بل هي تقف من تلقاء ذاتها متى بلغت درجة معلومة من الكفاية ، فاذا تعدتها حصل التكره فالألم ! فالشرب عند العطش لذيذ ، لكن صب الماء في جوف المجرم ، كما كانت العادة في القرون المظلمة ، عذاب ليس فوقه عذاب! لكن المآرب الاجتماعية هي التي لا حد لها . فقد يستحيل تقدير

عدد الجياد التي يرضى هاوي الركوب او السباق باقتنائها ، ولا الجوهرات التي يسعى الراجا في الهند لجمعها ، ولا أكسية الخز التي ترنو الغانية الغنية للحصول عليها . واصعب المآرب قضاء ، جمع النقود عند المغرمين بكنزها ، فقد قيل في الامثال : اثنان لا يشبعان : طالب علم ، وطالب مال ! والسبب في ذلك ان المال وحده يمتاز بقدرته على نيل المآرب على اختلاف انواعها .

اما الجماعة أو الأمة فان لها ، كما للافراد ، حاجات ايضاً وان كانت تختلف عن حاجات الأفراد . فالاقتصاد إذن ينبري لتصفيتها ، وترتيبها ، وتقريب اسباب الحصول عليها ، واختبار الأصلح منها . وهو ، بعد ، يعالج المشكلات الاجتماعية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية كقضايا العمل والعمال وغيرها .

ومثل هذا يقال عن سائر الأمم مجتمعة . فعلم الاقتصاد هو الذي يوطد الصلات التجارية والمالية التي تربطها بعضها ببعض ، مهما تباعدت الديار ، وشط المزار . ومما لا شك فيه ان الرخاء في امة لا يلبث ان يؤثر على الأمم التي تجاورها او تعاملها . ولهذا اصبح الاقتصاد أس السياسة الداخلية والخارجية لكل حكومة ودولة ، وركناً من الاركان التي تقوم عليها مسائل التوسع والاستعمار والهجرة والمهاجرة وما شابه ذلك .

من كل ما ذكرنا ، وهو قليل من كثير ، ندرك اهمية علم الاقتصاد ، النظري والعملي ، في حياة البشر ، ورفاهيتهم ، وتنظيم شؤونهم . فاذا شئت ان تعرف طرق النجاح في الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، كتأليف الشركات . واصلاح المواصلات وتأثيل المال ، وتنظيم الأنتاج ، وتوزيع الارزاق بين الناس بالعدل والانصاف ، وتحسين حالة العمال ، ورفع شأن الطبقات الضعيفة او المتأخرة ... أقول اذا شئت ذلك كله او بعضه ، فعليك بدرس الاقتصاد . ولعل من الخير بعد هذا التعميم ، ان نسرد على صفحات الاقتصاديات العربية بعض المسائل الخاصة بنا معاشر العرب ، مما يبين حاجتنا الى هذا العلم الجليل :

عندنا في نابلس ، ويافا ، وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية (مصابن) اي معامل لصنع الصابون من زيت الزيتون النقي ؛ وقد راج هذا الصابون رواجاً عظيماً ، ونال شهرة واسعة لأنه من اجود الأنواع ، وانفعها في الاستعمال ، لا سيما في غسل البشرة والوجه ، لخلوه من المواد المضرة ، ولفائدة زيته في تغذية الجسم وتطرئته ، غير ان الطريقة التي نتبعها في صناعته قديمة ولم تعد صالحة لعصرنا الحاضر .

فاذا لم نصلحها غلبنا ارباب هذه الصناعة من الأجانب ، لا بجودة منتجاتهم ، بل برخصها ، والرخص يغري المستنفدين لا سيما الرقيقي الحال ، فلا يلبثون ان يغرقوا اسواقنا ، واسواق البلدان التي تعاملنا ، بمنتجاتهم البخسة الثمن . وكيف يتوصلون الى ذلك ؟ الأمر سهل فقد دلنا علم الاقتصاد على ان الغلبة في المزاحمة تتم بوسيلتين ، هما : تكثير الانتاج ، وتقليل كلفته . ولا يكون ذلك الا باستعمال بعض المخترعات الحديثة ، وتخفيض أجرة اليد العاملة او الاستغناء عنها بالآلات التي تدار بالبخار او الكهرباء او بقوة المياه المتساقطة . وثمت شيء آخر لم نتعود الاهتمام به ، وهو الاستفادة من جميع المواد التي تخرج من هذه الصناعة ، وتذهب هدراً كالغلسرين ؛ فقد اعتدنا ان لا نحفل به فنتركه يتسرب في مجاري المياه القذرة بلا حساب ، مع اننا نبذل في سبيل الحصول عليه ثمناً باهظاً !

فلو عالجنا هذه المشكلة بشيء من التروي ، لأمكننا ان نصلح صناعة صابوننا فنياً واقتصادياً . ولحلنا دون انقراضها واختفائها ، ولاحتفظنا بمورد لا يستهان به ، ولازداد محصولنا وربحنا من هذا المورد اضعافاً مضاعفة .

وفي فلسطين ايضاً مورد للرزق ، يعد اهم موارد حياتنا على الأطلاق ، ألا وهو تجارة الأثمار الحمضية ولا سيما البرتقال الذي نال شهرة واسعة في الاسواق الاوربية . وهذه التجارة تسير في فوضى لا تشبهها فوضى . فلو نظمت على احدث الأساليب الاقتصادية اعني على طريقة التعاون ، فاتحد تجارنا جميعاً على جلب المواد اللازمة لتعبئة الأثمار : كخشب الصناديق ، وورق اللف ، والمسامير ،

والاطواق وما الى ذلك ، لاقتصدنا من النفقات ما يعود علينا بالخير الكثير . ولو اتفقوا بصورة دائمة على توحيد طرق الشحن ، ببواخر خاصة ، لنقصت الأجرة (الناولون) وهي اليوم فاحشة اذا قيست بما يدفعه الشاحنون لمتاجرهم في البلاد الأخرى ، وقلت الكلفة الاجمالية ، وكثر الربح . ولو احسن الاهلون عندنا الاستفادة من الثمر الذي لا يصلح للشحن (البرارة) في العصير والمربيات ، والمحفوظات الاخرى ، لأتى ذلك بالكسب الوفير .

وقد يقال ان الحائل دون تحقيق هذه الأصلاحات ، هو قلة المال . وجوابنا على ذلك يرجع الى اننا نجهل الأساليب الاقتصادية ، لجمعه واستثماره . وهذا لا يكون الا بتأليف الشركات . فقد يعجز الفرد مهما كان ثراؤه عن ايجاد رؤوس الأموال الضرورية لمثل هذه الأعمال الواسعة . ولكن اذا اشترك افراد كثيرون ، ووضعوا ثرواتهم القليلة في صندوق واحد ، لكان لهم منها رأس مال كاف ينمو ويتكاثر ، بالاستثمار المنظم .

ونحمد الله ان تنبهت الأذهان الى هذه المسائل منذ سنوات معدودات ، فرأينا تجار يافا يتعاونون على ايجاد سفن يستأجرونها لشحن محصولهم . ورأينا شركات وطنية كبيرة تؤسس صغيرة فلا تلبث ان تنمو وتزهر وتؤتي اكلها في اسرع وقت . وهكذا اصبح لنا بنك عربي ذو فروع عديدة ، وبنك زراعي ، وآخر صناعي . وكلها ترمي الى هدف واحد ، وهو اصلاح التجارة ، والزراعة ، والصناعة وحفظ الثروة القومية واستثمارها في الصالح العام .

وميدان العمل الأقتصادي لا يزال واسعاً وقد لا نحتاج للاستفادة منه الا الى توسيع معلوماتنا ونطاق خبرتنا ، وتوحيد صفوف العاملين منا .

ومع ما للاقتصاد من الاهمية ، فانه يعد حديث النشأة ، بالنسبة لغيره من العلوم والفنون التي سبقته بالظهور والتكون والازدهار . ولا غرو فان هذا العلم لم يكن لازماً في الأزمنة الغابرة ، اذ كان الأنسان يصل الى حاجته المحدودة ، بدون جهد ولا عناء . فان احتاج الى المطعم ، هرع الى الغابة فجنى من فواكهها وبقولها ، او قنص من طيرها وحيوانها ، او اصطاد من سمك البحيرة والنهر ، ما يسد جوعه ويزيد عن حاجته ، بلا مشقة او عنت .

غير ان تقدم العمران ، واكتظاظ المدن بالسكان وشح الموارد الطبيعية او نضوبها بتوالي العصور والازمان ، أدى الى اعتماد البشر على الصناعة والتعدين ، فاصبحوا لا ينالون قوتهم الا بشق الأنفس ، فما بالك بسائر الحاجات التي تكاثرت يوماً عن يوم !

وهنا اضطر المفكرون الى استنباط قواعد ترفه عن البشر ، وتسهل عليهم سبل الوصول الى معايشهم بقدر الأمكان ، فكان علم الأقتصاد .

ولقد فطن الأقدمون لهذا العلم ، فعني بعضهم بتحليل خواص النقود ، وتقسيم الحرف ، وتصنيف انواع التملك . وورد في التعاليم الدينية ذم الأسراف والتبذير ، وتحريم الربا ، والحض على إيتاء الزكاة ، وتوزيع الصدقات ، وتقسيم المواريث . لكن كل ذلك انما ورد ذكره عرضاً ، ولم يخرج عن حد النصح والارشاد ، فلم يتكون منه علم بالمعنى المتعارف اليوم .

ومن اسباب تأخره عن باقي العلوم ، أن وسائله في التحقيق ، والاستنباط ، والأختبار لم تكن متيسرة . فهو يعتمد في الدرجة الأولى على الأحصآء ، وهذا ليس في متناول الأفراد ، ولم ينظم إلا مؤخراً بفضل ما بذلته الحكومات الرشيدة في سبيل تأسيس مكاتب خاصة تقوم باحصاء المواليد ، والوفيات ، والصادرات ، والواردات وهلم جرا .

وقد انقسم الاقتصاديون الى فرق ومذاهب شتى من حيث اساليب البحث ، او من حيث النتائج العملية التي يرجون الوصول اليها . وانا لنعفي حضرات القرآء من التحدث عنها بالتفصيل مكتفين بذكر اهمها : كالمذهب الحر ، والمذهب الأشتراكي والمذاهب الجديدة بالذكر .

اما المذهب الحر ، ويدعى ايضاً بالمذهب القديم ، لأنه يضم جميع

واضعي علم الأقتصاد الأولين ، فإن قاعدتهم الأساسية تقوم على اطلاق « حرية العمل » واعتبار الفرد ، محور العمل الاقتصادي الوحيد ، وغايته معاً . ولذا سمي مذهبهم ايضاً بمذهب الفردية . وتنحصر عقيدتهم في نقاط ثلاث :

١ — ان الهيئات البشرية خاضعة لنواميس طبيعية ، لانستطيع تبديلها ، لانها ليست من صنعنا ؛ وتبديلها ان استطعناه لا يوافقنا ، لأنها اصلح النواميس لنا . اي « ليس في الامكان ، ابدع مما كان » . فعمل الأقتصادي انما ينحصر في استكشاف تلك النواميس ؛ وما على الناس والحكومات ، الا ان يسيروا امورهم بحسبها .

٢ — ان هذه النواميس لا تناقض حرية البشر ، بل هي مظهر لما ينشأ بينهم من العلاقات متى كانوا عائشين معاً باختيارهم ، احراراً في عمل ما يوافق مصلحتهم . وعندئذ يحدث التناسب بين المصالح الفردية ، المتضاربة في الظاهر ، فيتكون منه نظام طبيعي ، اسمى من كل تواطؤ مصنوع يمكن ان يتصوره العقل .

٣ — ينحصر هم الشارع ، اذا اراد ان يكفل نظام الاجتماع والرقي ، في توطيد دعائم المنشئات الفردية ، ما استطاع الى ذلك سبيلا ، ونبذ كل ما من شأنه تثبيطها ، او اضرار بعضها ببعض . اي ان اصحاب هذا المذهب يشبهون علم الاقتصاد بعلم الفلك ، فان وقوفنا على سننه لايخولنا حق السيطرة على سير النجوم . فيجب والحالة هذه ، انيكون تدخل الحكومة في الأمور محدوداً ، لا يتعدى المحافظة على الأمن ، فيترك الناس احراراً في اعمالهم .

ولا ينكر ، ما في هذا المذهب من البساطة والجلال . فان من اعظم مزاياه ، أنه ساعد على وضع أسس علم الأقتصاد ، فلم ينحرف عنها مذهب من المذاهب التي ظهرت بعده .

اما ما يؤخذ على اصحاب هذا المذهب فنجمله فيما يأتي :

١ — جنوحهم للتفاؤل وافراطهم فيه ، اذ لم يؤيده العلم . وانما دفعوا اليه تعصباً لنظرية النظام في طبيعة الأشياء . وقد تظهر هذه النظرية صحيحة ، اذا سلمنا بمقدمتهم وهي :

« ان مصلحة الفرد هي الداعي الوحيد الى العمل » فينتج من ذلك ان المصالح الفردية لا بد لها من ان تتلاقى وتتفق عند نقطة واحدة تقوم المؤسسات الاجتماعية عليها ، والا كانت الحياة الاجتماعية مستحيلة . ومع اعترافنا بفضل هذه المؤسسات ، وانها طبيعية نشأت عن حالات سابقة كانت السبب في ظهورها ، فاننا لا نعتقد بأنها غاية في الصلاح والابداع .

٢ — خطأ قولهم بان النظام الاقتصادي الحاضر ، أمر مبرم ، لا يمكن تبديله ، لنشوئه عن السنن الطبيعية ، والاختيار البشري . فان التاريخ يدلنا على ان هذا النظام كان ، إما نتيجة حروب وغزوات ، واما شرائع موضوعة ، سنها افراد ، او طبقات من الناس لمصلحة خاصة . ولم يقم للآن ما يثبت ان العالم لو رجع الى نشأته الأولى ، في عهد حرية مطلقة ، لعاد الى سيرته الحاضرة .

٣ — لو سلمنا ان النظام الحالي طبيعي ، فلا يلزم من هذا انه ثابت لايتحول . والاوقعنا في السفسطة . فقد أجمع علماء العصر ، على ان ناموس النشوء هو من اهم اركان السنن الطبيعية . لكن النشوء يتضمن معنى التحول والتغير . فلئن جاز لنا ان ننكر قول من يعتقد بان حالة العمال ستتبدل بخير منها ، فلا يجوز لنا ان نعد هذا التبدل منافياً للسنن الطبيعية ، لما نعلمه من أن الحبة تنبت الغرسة ، ثم الزهرة ، ثم الثمرة نشوءاً وارتقاء . وقد لا تعجز ارادتنا عن احداث مثل هذا التغير فانها تعمل كل يوم في القوى الطبيعية فتسخرها في مرافقنا ، وقضاء حاجاتنا . وليس في ذلك خرق للسنن الطبيعية .

نعم ان هناك حادثات لا تتناولها مشيئتنا ، لعظمها ، او بعدها عنا ، كالظواهر الجوية ، والجيولوجية مثلا ؛ وقد لا ينجينا تدبيرنا ، مهما بلغ من الأصالة . من زلزال ، او اصطدام بمذنب ، او فيضان جارف ... ولكن ما اوسع نطاق عملنا في الأمور الأخرى ! فان اهم المواد الصناعية التي نستعملها بدلا من الطبيعية كالحرير ، والروائح العطرية ، واللؤلؤ وغيره من الحجارة الكريمة الصناعية ..... انما يقوم العالم الكيماوي بتركيبها في مختبره . أنظروا الى مربي الماشية في

اصطبلاته ، والزارع العصري في مستنبته ، كيف يحولان الأجناس الحيوانية ، والنباتية ، ويخلقان منها الأنواع التي لم تكن من قبل ، كأن عالم الأحياء قد سلمهما قياده ، كما فعل عالم الجماد!

وقد تحكمت صناعة البشر في بعض الظواهر الجوية ، فاستطاعت ، باصلاح الاراضي وغرس الغابات ، من تغيير مهاب الرياح ، وجلب الأمطار والأندية ، حتى اصبحنا لا نستغرب حين نسمع بأن خلق السحب ، واسقاط مطرها صناعياً لم يعد من المستحيلات .

فمن الأولى ان يكون لأرادتنا وعزيمتنا تأثير في الحادثات الأقتصادية ، لا سيما وهي من عملنا وتحت تصرفنا !

لكن ميدان الحوادث الاقتصادية محدود المدى ، كما هي الحال في الحوادث الاقتصادية . فما على البشر افراداً او مجتمعين الا ان يحترموا تلك الحدود . فقد قال باكون : « إن شئت ان تسخر الطبيعة فاطعها ! »

كلنا يعلم ان علماء الكيمياء القديمة ، اجتهدوا كثيراً في تحويل الرصاص الى ذهب . فاخفقوا . لكن علماء اليوم ، اعرضوا عن تلك المحاولات العقيمة ، لما علموا ان هذين المعدنين هما عنصران بسيطان ، لا يمكن تحويل احدهما الى الآخر . لكنهم سعوا في تحويل الفحم الحجري الى ألماس فنجحوا بعد ان أيقنوا انهما من عنصر واحد ذي عرضين مختلفين .

نستنتج مما مر ان المذهب الحر ، هو الذي جعل الأقتصاد علماً ، ذا اصول ثابتة عامة ، تقوم على سنن طبيعية ، شأن العلوم الأخرى . واهم هذه السنن يلخص فيما يلي :

١ — ان مصلحة الفرد هي الدافع الوحيد للعمل : ولذا سمي هذا المذهب بمذهب الفردية . غير ان الفردية لا تعني الأنانية . اي ان سعي الفرد وراء منفعته لا يستدعي سعيه وراء مضرة الغير .

٢ — حرية التنافس : ومن مزايا هذا الناموس انه ينشر الرخص والرخاء ، ويحض على التسابق في ميدان الترقي ، ويضمن العدل والمساواة بين المنتجين والمستنفدين ، ويحول دون الاحتكار .

٣ — التوازن بين السكان والأنتاج : وهو يقضي بلزوم تحديد النسل اتقاء وقوع البشرية في الضيق ، لنضوب الموارد اللازمة للمعيشة ، التي تزداد بنسبة حسابية ، بينما يزداد السكان بنسبة هندسية

٤ — قانون العرض والطلب : وعليه المعول في تقدير قيم الأشياء واسعارها في المبادلة .

٥ — قانون الأجور : اي تحديد اجور العمال .

٦ — قانون الدخل : اي دخل الأرض او ريعها .

٧ — قانون التبادل الدولي : وحرية التنافس فيه .

ونحن نكتفي بسرد هذه القوانين ، محيلين من يريد التوسع بدرسها ، على امهات كتب الأقتصاد الشهيرة ، وهي كثيرة ، وفيها الغناء .

المشاكل التي تعترض زراعة الفاكهة في لبنان

للاستاذ حليم نجار مدير القسم الزراعي في معهد الحياة الريفية — بيروت



جودة المحصول

قلنا ان القضية الاولى هي انتخاب الانواع المناسبة والغاية من الاعتناء بامر النوع او الجنس، هي الوصول الى انتاج محصول جيد يضاهي ما تنتجه المزارع الاميركية. وهل انتخاب النوع وحده يوصلنا الى هذه الغاية؟ يقول المثل (الفرس الاصيلة لا يعيبها جلالها) ولكن هذا لا ينطبق على الاشجار لان المحصول هو نتيجة عاملين النوع والاعتناء. ولذلك فان تأصيل الفاكهة وحده لا يكفي. ان تفاح ميروبا الشهير هو من خير الانواع وليس لمحصوله ما يميزه في بلادنا سوى كبر حجمه. وبرتقالناوان كنا نعتقد انه خير برتقال في العالم فهو بفضل الاهمال لا يستحق الشهرة التي نريدها له. ان تفاح كلفيورنيا الفتان الذي يضارب تفاحنا في عقر دارنا، هو نتيجة مجهودات زراعيةفنية كبيرة، لاهبة الطبيعة.وزيتون ايطاليا واليونان الذي يزاحم زيتوننا في بلادنا هو ايضاً نتيجة هذه المجهودات في الانتاج والتوضيب. والتفكير بانتاج محصول جيد وتوضيب بضاعة جيدة، غريب عن عقلية فلاحنا. فهو للان يهتم بالكمية اكثر من النوع والجودة، وان انتج شيئاًصالحا فانه يفسده بالتعبئةحيث يغطي الصالح بالطالح ويتعمد الغش. يشتري التاجر هذه الصناعة وهو يعلم ان أعلاها هو غير ما في اسفلها فيدفع ثمناً بخساً ويطمئن الفلاح انه تمكن من غش الشاري في المدينة، وهو لا يعلم انه بذلك كالهر الذي يلحس المبرد.

هذه هي حالتنا في الاسواق الداخلية. امافي الاسواق الخارجية فهي اسوأ من ذلك. عندما تطلب شحنة من الفاكهة لمصر مثلا يذهب التاجر للفلاحين ويعلمهم أنه يريدشراء «بازار لمصر» والفلاح يفهم بكلمة بازار (بيعاً بالجملة) اي بيع كل ما عنده من صالح وطالح. وقد سمعتهم مراراً يقولون «الله يبارك بمصر تأخذ كل شيء» وهكذانصدر أسوأماعندناعوضامن ان نحفظ للخارج احسن الأثمار.

وضعت الحكومة اللبنانية قانونا يختص بتصدير البرتقال من الصنف الاول الممتاز وعينت جائزة بقيمة ثلاثين غرشاً سورياً للصندوق. اتعلمون كم صدرنا من هذه الصناديق المنتخبة في السنة الماضية؟ فقط ٢،١ ٪ من مجموع صادراتنا الحمضية!! اي ان ٩٨ ٪ من الحوامض المصدرة لم تكن من النوع الاول.

فما دام الفلاح يجهل الاصول التجارية ويعتقد ان الفاكهة التي تصلح له ولعياله تصلح لذلك الشاري في اوربا او مصر، فلا مجال لتحسين الفاكهة ولا وسيلة لاقتحام الاسواق الاجنبية. هذه مشكلة ثانية لا بد من حلها بجميع الوسائط الممكنة.

الاسواق

ان وجود السوق هو اكبر عامل في ازدهار اية زراعة او صناعة فما هي وضعية اسواق الفاكهة في لبنان؟ قلنا ان للبنان مركزاً جغرافياً يجعله في المقام الاول في انتاج الفاكهة بين البلدان المجاورة. وقد كانت للبنان شهرة عظيمة في اسواق مصر يوم كانت مصر لا تعرف غير فاكهتنا.

أما اليوم وقد اقتحمت اوربا واميركا اسواقها، فاننا اصبحنا في الدرجة الاخيرة لأن لبنان لا ينتج ما يضاهي محصول اوربا. وهكذا ضعف مركزنا في مصر.

ثم ان التطويق السياسي والاقتصادي يجعل وضعيتنا حرجة للغاية. فالموز لا يدخل فلسطين والبرتقال لا يدخل مصر وهلم جراً.

هذه قضية تظهر كانها حكومية بحتة اذ أنه من واجب الحكومة ان تهتم بامر الاسواق الجديدة والمعاملات والمبادلات الجمركية . على ان هنالك ايضاً مجالا كبيراً للتاجر أن يعمل نحو حل هذه القضية . فان انشاء الشركات التعاونية بين الفلاح والتاجر مما يسهل تنظيم الاسواق ويفتح امام الفلاح مجال العمل والاستفادة .

عندما يزداد محصول الفاكهة بين ايدينا من جراء الزيادة في غرس الاشجار ، سنرى انفسنا امام امر واقع : محصول كبير ولا سوق له ! فلنتنبه للامر قبل فوات الاوان وليشعر من بيده امر هذه القضية ما يلقى على عاتقه من مسؤولية .

الاعمال الزراعية

تختلف زراعة الفاكهة عن معظم المزروعات الاخرى بكونها زراعة دقيقة تحتاج لاعمال وتعهدات عديدة فيها من الدقة والفن ما يجهله الفلاح العادي . ومع ان زراعة الخضرة تحتاج ايضاً لخبرة واسعة ، فقد توصل فلاحنا لدرجة من الرقي لا بأس بها . اما الاعتناء بالاشجار المثمرة فلم يحذقه الفلاح مطلقا حتى في اقدم مناطق الفاكهة في لبنان — فالزيتون قديم ومنتشر ، ومع ذلك فالفلاح لا يعلم مبادىء زراعة الزيتون . والفاكهة منتشرة في البقاع ، والزبداني ، والغوطه وقرى الجبل ، ومع ذلك نرى الفلاحين يجهلون حتى الامور الابتدائية لهذه الزراعة . واني لا ابالغ قط اذا قلت انه قلما يوجد بستان تمت فيه الشروط الفنية وقلما يوجد فلاح يحق له الافتخار بمعلوماته عن زراعة الاشجار . نرى من جراء هذه الحالة ان زراعة الفاكهة في سوريا قائمة على اساس ضعيف لا يتحمل البناء الفخم الذي نعده له . لا بأس من جهل الاصول في زراعة بضع شجرات ، ولكن عندما تكون الفاكهة زراعة البلاد الاولى ، فلا يجوز ان تبقى على حالتها الفطرية بل يجب ان نوجه عقل الفلاح نحو التحسينات اللازمة . واهم هذه الاعمال التي تؤثر في مستقبل زراعة الفاكهة هي :

١ — المسافات : تزرع الاشجار قريبة جداً بعضها من بعض وهذا يمنع الهواء ونور الشمس عن الاشجار وتجعلها تعلو كثيراً طلباً للشمس ، فتصعب علينا اذ ذاك الاعمال الزراعية ويفسد المحصول .

٢ — التقليم : للتقليم فوائد عديدة لا مجال لذكرها هنا وعملية التقليم عديمة الوجود عند زراعنا . وهكذا تنمو الشجرة كانها برية فلا تنتج المحصول الجيد .

٣ — تفريد الشجر : احياناً يكون حمل الشجرة كثيراً والثمر صغيراً وفي حالة كهذه علينا ان نفرد الثمر ، اي ان نقطع عدداً منه عندما يكون صغيراً حتى يتحسن النوع الباقي . هذه عملية بعيدة عن تصور الفلاح — هل تجحد كرم الله ؟ ! كلا — حصل ان الخوخ اقبل كثيراً سنة ١٩٣٤ في قب الياس فكان ثمره صغيراً عديم اللون وطعمه مراً وضعفت الاشجار ولم تثمر سنة ١٩٣٥ وكثيراً ما نرى اليوسفي يحمل كثيراً فيصغر حجم ثمره ولدرجة يصبح بها غير صالح للبيع .

٤ — القطاف والتوضيب او التعبئة : يظهر في بادىء الامر ان ليس لهذه الاعمال من تأثير في زراعة الفاكهة ، والحقيقة ان هنالك مجالا واسعاً للتحسين . ان قطف الاثمار في ميعادها وتوضيبها بطريقة تساعد على رواجها ، يؤثر كثيراً في الاسعار والمقطوعية . وفلاحنا لا يعتني مطلقاً بهذا العمل لجهله اصول التجارة ولعدم اعتنائه واهتمامه بشهرة محصوله .

هذه بعض الاعمال التي تؤثر في جودة المحصول والتي ان تحسنت تساعد كثيراً على رواج بضاعتنا في الاسواق الخارجية .

الامراض والحشرات

لا ارى حاجة لذكر الخسائر السنوية التي تسببها الحشرات والامراض النباتية في مزروعات البلاد ، فان كل من له علاقة بالزراعة يدرك هذه الخسارة . انما اريد ان ابين كيف ان الحشرات تضر بزراعة الفاكهة من الوجهة الاقتصادية العامة لا الشخصية .

لكل شجرة اعداء طبيعية تسبب فيها بعض الخسارة ، انما لبعض هذه الاعداء او الحشرات اثر بعيد في المحصول ، يتعدى الضرر المحسوس الذي يراه الفلاح بعينه مثلا :

(١) حشرة الليمون : فهي تفتك بالحوامض فتضعف الورق والشجر وتشوه الاثمار ببقع سوداء . ولو اقتصر على هذا الامر

لهان . انما هذه الحشرة قد سببت كساد الحوامض في الاسواق الخارجية وشوهت سمعة الفاكهة اللبنانية في الخارج . وان وجود هذه الحشرات هو العامل الاكبر في كساد زراعة البرتقال في لبنان. وقد تذرعت بها الحكومات المجاورة ، فمنعت استيراد الموز من لبنان منعاً باتاً كي لا تدخل معه حشرة النمشة .

(٢) دودة الفاكهة : اعني بها الدودة التي تصيب أثمار الدراق والمشمش والتين والبرتقال . انتشرت زراعة الدراق في ضواحي بيروت قبل الحرب واصبحت مورداً مهماً للقرى. ولم تلبث ان اصيبت بهذه الدودة فاصبحت الاثمار غير صالحة للبيع واضطر الفلاح لقلع اشجار الدراق واندثرت تماماً هذه الزراعة . واليوم يتوهم الفلاح ان انواع الدراق التليانية لا تصاب بهذه الدودة ، فيزرعها بكثرة ، وسيعيد التاريخ نفسه فتصاب الأثمار وتقلع الاشجار ان لم نبادر لمكافحتها .

(٣) دودة التفاح : وهي تختلف عن الدودة السابقة تصيب التفاح والاجاص وتسبب للفلاح خسائر عظيمة ، انما الخسائر التي تسببها في زراعة وتجارة الفاكهة اجمالا هي التي تهمنا هنا . هذه الحشرة تجعل انتاج تفاح كالذي يأتينا من اميركا مستحيلا . نحن نعجب بالتفاح الاجنبي ونظنه يأتي عفواً كما هو ونجهل الاتعاب الخاصة التي يتكبدها الفلاح للوصول الى هذا الحد من تحسين النوع . لقد دل احصاء ست سنوات في اميركا ان مصروف انتاج هذا التفاح هو ٧٧،٧٥ سنت للبوشل منها ٣٩،٦ سنت لمكافحة الحشرات اي ان ٥٠،٩٪ من المصروف يذهب في سبيل مكافحة الحشرات بينما فلاحنا لا يدخل هذه المادة في ميزانية اعماله الزراعية .

ان مكافحة الحشرات في زراعة الفاكهة عملية جديدة تحتاج لانتباه خاص ولدرس محلي . وكلما زادت الاشجار زادت الحشرات وانتشرت وعم ضررها . فهذه مشكلة حادة يجب الاهتمام بها في بادىء الامر .

عقلية الفلاح

وأخيراً نأتي على ذكر المشكلة الكبرى التي تعد اساس كل اعمالنا الزراعية — عقلية الفلاح — ما دامت اقتصادياتنا تتوقف على الانتاج الزراعي وما دام الانتاج الزراعي تحت سيطرة الفلاح، فان العقلية التي تدير هذا الانتاج والتي تتحكم في مقدرات البلاد الاقتصادية هي اهم عامل في مستقبل زراعة الفاكهة . عليها يتوقف حل اهم المشاكل التي تعترض هذه الزراعة وبواسطتها نأمل الوصول الى الدرجة التي نتوخاها في تقدم اعمالنا الزراعية . ليس الفلاح آلة بيدنا نديرها كيفما نشاء ، ولا عبداً نقول له كن فيكون . بل هو شخصية مستقلة يفعل ما يوحيه له عقله ويشتغل ضمن دائرة معلوماته . اما عقله فيحيط به غشاء من التحفظ والجهل ، ودائرة معلوماته ضيقة لا تتعدى اختباراته البسيطة وتفكيره المحصور . ايجوز ان نطلب من هذا المعدن ذلك الجوهر ؟ وهل يدرك الفلاح المشاكل الكبرى التي نراها نحن ويسعى لحلها من تلقاء نفسه ؟

كان الفلاح عرضة للاستعباد والاستغلال يوم كان جهله يعود على شخصه بالعذاب والفقر . واما اليوم فان جهل الفلاح يعود على البلاد بخسائر فادحة وليس من الحكمة ولا بعد النظر ان نترك الفلاح يتخبط في جهله ويعرض مقدرات ثروتنا للافلاس . ان رقي الزراعة يتوقف على عقلية الفلاح وما دام الفلاح يجهل الصعوبات التي نشأت في وجه الزراعة بسبب التطورات الحديثة ،فانه لا يقدم على اصلاح اعماله. ومادمنا لانحسب حساباولا نمد يدالمعونة والأسعاف فانى له الصعود من الهوة التي هو فيها ؟

لم يتلق الفلاح بعد اي مساعدة تذكر وهو الآن شديد الرغبة في الأستعلام خصوصا عن الامور المتعلقة بزراعة الفاكهة . فمن العار ان يطلب الاستفادة ولا يوجد من يقدمها له . بل من الجهل ان نفكر بمشاريع زراعية كبرى ولا نفكر باصلاح حالة الفلاح الذي يشتغل بها وبتدريبه على القيام باعماله حسب مقتضيات الوقت الحاضر .

الخلاصة

وخلاصة القول ان زراعة الاشجار المثمرة في تقدم وازدياد وسيكون لها شأن عظيم في اقتصاديات البلاد . تعترض هذه الزراعة صعوبات او عقبات تدور جميعها حول قضية واحدة هي انتاج محصول

جيد جدير بالتصديز وباكتساب الاسواق الخارجية . واهم هذه العقبات هي :

١ — انتخاب الانواع التي توافق مناخ واسواق لبنان .

٢ — توحيد المحصول بحيث يكون لكل جنس من الفاكهة ثلاثة انواع او اربعه لا غير .

٣ — ايجاد اسواق خارجية وتنظيم التسويق .

٤ — اجراء تحسينات في بعض الاعمال الزراعية تؤول لتحسين المحصول .

٥ — مكافحة الحشرات والامراض .

٦ — تدريب الفلاح وارشاده الى الطرق الزراعية الحديثة .

ذكرت هذه المشاكل تنبيهاً للرأي العام ولم اذكر العلاج الضروري لها لان هذا المقام ليس مقامه فقد سئمنا سماع الوصفات التي لا تنفذ والنصائح التي تذهب مع الريح .

لقد سمعنا باشاعة مفادها ان سياسة الحكومة نحو الفلاح والزراعة ستأخذ مجرى جديداً فعسى ان من بأيديهم الامر لا يخطئون تشخيص المرض فيخطئون المرمى ، وعسى أن يبنوا اعمالهم حسب مقتضيات الحالة الزراعية في لبنان لا تقليداً لما يحدث في فرنسا او غيرها من البلدان .

احصاء ما شحن من الاثمار الحمضية

من فلسطين في السنتين الاخيرتين

	٣٥/١٩٣٤	٣٦/١٩٣٥
بلاد الانكليز	٤،٨٣٨،٠٢٨	٣،٨٩٢،٨٦٠
المانيا	٤٩٨،٢٠٩	٢١٨،٢١٢
هولاندا	٣٥٠،٥٢١	٣٣٦،٣٠٧
بولونيا	١٥٩،٨٠٠	٣٠٧،٦٥٨
رومانيا	١٥٥،٢٥٢	١٣٢،٨٠٥
فرنسا	١٣٩،٦٩٤	١١٥،٠٥٥
اسوج	١٠٥،٠٣٦	١٧٢،٠٣٤
نروج	١٠١،٣٩٤	١٠٣،٥٩٥
دانمرك	٦٠،٣١١	٨١،٩١٩
تشكوسلوفاكيا	٤٣،١٥٢	٧٧،٧٨٧
فنلندا	٤٠،٠٧٨	٤٤،٥٨٥
كندا	٣٣،٨٨٠	٢١،٨٢٠
مصر والسودان	٢،٧٥٢	٦،٨٠١
عدن	٥،١٨٣	٦،٣١٨
	٦،٥٣٣،٢٩٠	٥،٥١٧،٧٥٦
بلدان مختلفة	٢٦١،٠٦٣	٢٩٥،٠٨٢
المجموع	٦،٧٩٤،٣٥٣	٥،٨١٢،٨٣٨

التجارة بين مصر وفلسطين

بموجب الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين في شهر آب الماضي ستفرض رسوم جمركية مخفضة على الصابون الفلسطيني المصنوع من زيت الزيتون وعلى البطيخ والبرتقال والكريب فروت الوارد لمصر. وستخفض كذلك الرسوم التي تتقاضاها حكومة فلسطين على ما يرد لها من مصر من البطيخ والشمام والسكر

وهناك نص بتخفيض الرسوم الجركية المفروضة في فلسطين على الخضر المصرية التي ترد لفلسطين في الفصل الذي تقل فيه هذه الخضر فيها، مع رفع القيود الموضوعة على دخول المانغو المصري لفلسطين.

والاتفاق ينص ايضاً على وجوب تخفيض اجور الشحن في السكة الحديدية المصرية على الصابون الفلسطيني لمصر، وفي السكة الحديدية بفلسطين على التبن المصري المشحون لفلسطين.

وستعين وزارة التجارة والصناعة في مصر، ودائرة الجمارك والمكوس في فلسطين كل منهما مندوبا تكون مهمته التوصية بتخفيض الرسوم الجمركية، الى اوطأ حد مستطاع يوافق مصلحة الفريقين، عن محصولات مصر او فلسطين وعن البضائع المصنوعة فيهما رغبة في تسهيل تبادل المتاجر بين البلادين.

نظام تعويض العمال في القطر المصري

وافقت اللجنة التشريعية التابعة للمحاكم المختلطة في مصر على « نظام تعويض العمال » الذي سنته الحكومة المصرية، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦. وسيطبق على الاجانب كما يطبق على المصريين ابتداء من ١٧ آذار سنة ١٩٣٧. وقد صدر مشروع هذا النظام في شهر تشرين الاول من سنة ١٩٣٤ وحصل في نصوصه تعديل كبير في خلال هذه المدة.

الكتب والمطبوعات الجديدة

« تعنى صحيفة (الاقتصاديات العربية) بكل كتاب او نشرة ترد عليها من حضرات المؤلفين او المترجمين ، عناية خاصة ، ولا سيما ما كان من هذه المطبوعات داخلا في دائرة ابحاثها . وقد فتحنا هذا الباب لتقريظ المطبوعات عامة ، والكتب خاصة ، ونقدها نقداً فنياً يشير الى ما تحتويه من النظريات العلمية الطريفة وينوه بما تشتمل عليه من الفوائد العملية ».

اهدانا قلم المطبوعات التابع لعصبة الامم نسخة بالانكليزية عن مؤلف يبحث في الحالة الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ .

وهو موضوع بلغة سهلة واضحة وقد جمع بين دفتيه اهم ما يتعلق بالتقلبات الغريبة التي فوجىء العالم بها خلال سني الكساد العظيم الذي بدأ العالم يتخلص منه ، ثم ما تبع ذلك من التطورات الاقتصادية حتى شهر آب الماضي .

ومع وجود المشاكل السياسية الدولية كان الانتعاش الاقتصادي ولا سيما في الصناعات والاسواق الوطنية يسير الى الامام وان يكن ببطء . وفي ذلك دليل على ما تتصف به العوامل الاقتصادية من الميل الشديد الى الانتعاش .

والبحث في طبيعة هذا الانتعاش الاقتصادي يشمل اطراد تطوره في البلدان التي تتعامل بالجنية الانكليزية ، وغيرها من البلدان التي لا تزال عملتها ثابتة على معيار الذهب ، ويتناول ايضاً اتساع الاحتياطي من الذهب والعملة الورق في بريطانيا العظمى ، ونتائج التضخم النقدي في فرنسا .

ويلي ذلك بيان مفصل عن المحصول الزراعي والمنتجات الصناعية وارتباط احدهما بالاخر في البلاد الزراعية ، مع كيفية توزيع السلع الدولية . وفي الكتاب غير ذلك فصول عن ارتفاع الاسعار ووسائل تخفيضها وعن اجور العمال وعن البطالة والضرائب والديون الدولية وغيرها .

وهناك تحليل واحصاء وافيان عن الحالة التجارة العالمية وعن التطورات التجارية عند مختلف البلاد مع ما يتصل بهذه البحوث من الاشارة الى المحالفات التجارية بين الدول .

وقد لا يكون كتاب كهذا كاملا اذا لم يشر الى الحوادث السياسية التي شاهدها العالم في السنوات الاخيرة وخصوصاً حوادث السنة الماضية وما كان لها من التاثير على مجرى الحالة الاقتصادية .

وثمن الكتاب بدون تجليد ٦ شلنات ، وسبعة ونصف شلن مجلداً .

موسم البرتقال في اسبانيا

نشرت هادار رسالة وردت لها من لندن عن موسم البرتقال في اسبانيا هذه السنة جاء فيها ما يلي :

ان مواقع المعارك الناشبة اليوم في اسبانيا بعيدة عن مناطق البيارات وهي داخلة في البلاد التي تسيطر عليها الحكومة حتى اليوم. فاذا ظل القتال بعيداً عن مناطق المريه و بلنسيه فلا يكون هناك ما يمنع شحن البرتقال الاسباني لبلاد الانكليز من هذه المناطق ، وان كان لا ينتظر ان تشحن كميات كبيرة لقلة المال . ويبعد من الجهة الاخرى ان يرسل التاجر الانكليزي مالا لاسبانيا في هذا الوقت، ولا يستطيع لو شاء ذلك نظرا للتصفية المالية الاجبارية الجارية اليوم بين الحكومتين يضاف الى ذلك النقص الحاصل في المواد اللازمة لتعبئة الثمر ، ثم قلة وسائل الشحن لان اغلب البواخر يتجنب الدنو من الموانى الاسبانية. وهناك كثيرون من اصحاب البيارات الذين اعدموا بتهمة العطف على حركة الثوار ، وآخرون فروا لبلاد الانكليز خوفاً من الوقوع تحت تهم كهذه . وفي حالة نشوب معارك في مناطق البيارات او بالقرب منها ينقطع شحن البرتقال وغيره انقطاعا تاماً . على ان المعتقد ان الحرب ستنتهي قبل ان يبلغ موسم الشحن حده الاعلى ، وعندئذ سيهتم الفريق الغالب في الشحن طمعاً بالحصول على المال ، ويكون بحاجة شديدة اليه، ولا ينتظر ، أكان الغالب الحكومة ام الثوار ، ان ينتظم الشحن هذا الموسم اكثر من السنين الخالية ، ويحتمل ، نظرا لهبوط قيمة العملة الاسبانية ، ان يكون الاقبال على البرتقال الاسباني اكثر من اليافي . على ان التجار الاسبان سيواجهون حالات صعبة جدا من جهة قلة مواد التعبئة ، وصعوبة الحصول على رأس مال من الخارج ، عدا ما هناك من قلة الحصص الممنوحة للبرتقال

الدعوة لبرتقال فلسطين

في الخارج والداخل

وافقت الحكومة على تخصيص مبلغ ١٨٦٤٠ جنيها لبث دعوة واسعة للاثمار الحمضية الفلسطينية في الخارج . وفيما يلي مقدار ما خصص لكل بلد من البلاد التي تستورد ثمرنا ٠

اسم البلد	المخصص للبرتقال	المخصص لكريب فروت
المملكة المتحدة	١١،٠٠٠	—
هولاندا	١،٠٠٠	—
فرنسا	٢٠٠	٢٠٠
رومانيا	١٠٠	٢٠٠
بولونيا	١،١٠٠	٢٠٠
البلجيك	٦٠٠	٢٠٠
السويد	٥٠٠	—
النروج	٥٠٠	—
تشكوسلوفاكيا	٦٠٠	—
سويسرا	١٠٠	٢٠٠
فنلندا	٢٠٠	—
هنغاريا	١٤٠	—
النمسا	٢٠٠	—
الهند	٧٥٠	—
فلسطين	٦٥٠	—
	١٧،٦٤٠	١،٠٠٠

وبناء على هذه الزيادة قد ارتفع رسم الاعلان المفروض على الصندوق الصادر من فلسطين من ٣ ملات الى ٣ ½ مل ابتداء من اول سبتمبر سنة ١٩٣٦

الاسباني في اكثر البلدان مثل فرنسا و بولونيا والدانمرك .

فجدير بتجار البرتقال في فلسطين ، بعد ما ذكر ، ان يغتنموا الفرصة السانحة لهم اليوم ، فان القول المأثور مصائب قوم عند قوم فوائد لا يزال صحيحاً .

اهتمام الحكومة المصرية بليمونها

وزعت وزارة التجارة والصناعة في مصر منشوراً على جميع معتمديها من سفراء وقناصل تستوضح فيه آراءهم عما يحتمل ان تبلغ تجارة الليمون المصري في الاسواق الخارجية من الرواج في الموسم الحالي بعد ان رفعت قيود العقوبات الاقتصادية عن الليمون الايطالي ٠ وتطلب الوزارة عدا ذلك من معتمديها معلومات عن اية قيود مفروضة عند اية دولة على الوارد لبلادها من الليمون الاجنبي ٠

وواضح من هذا ان وزارة التجارة في مصر عازمة على ترويج اصدار الليمون المصري لان تجارته في الخارج للسنة الماضية كانت رابحة ٠

اعانة حكومة استراليا

لتجارة البرتقال ببلادها

قررت حكومة استراليا منح شلنين عن كل صندوق برتقال يشحن من اية ميناء في استراليا لبلاد الانكليز خلال موسم سنة ١٩٣٦ ٠

شركات انكليزية

تطلب وكلاء لها في فلسطين

1. Prellers & Sampson's Buolting Co. – Evelyn St. Debtford, London, S.E. 8.
   اقشطة لعجل الماكنات ، ولوازم الطواحين
2. J.M. Jones, 78, Armour House St. Martin's-le-Grand. London. E.C.I.
   مأكولات محفوظة بعلب تنك
3. British Motor Boat Manufacturing Co., Britanic House, Ampton St. London W.C.I. "Rytecraft"
   ماكنات سيارات
4. Redfern's Rubber Works Ltd. Hyde, Cheshire.
   كاوتشوك لارضية البيوت
5. Messrs. Jhon Fowler & Co. Ltd., Leeds.
   ادوات زراعية متنوعة